

متابعة

أزمة «الإسكان»
مفتعلة

شراء محفظة القروض بـ 30% أقل من قيمتها

محمد وهبة

يبدو أن بعض أصحاب المصارف مصرّين على افتعال مشكلة مع المؤسسة العامة للإسكان بهدف شراء محفظة قروض المؤسسة بأقل من قيمتها الفعلية بنسبة 30%. وهذه المصارف بدأت تنفذ خطة من خلال استدعاء المقترضين، طالبة منهم توقيع وثائق تتضمن موافقتهم على دفع الفوائد المستحقة على المؤسسة العامة للإسكان للمصرف المعني. هذا غيض من فيض ما جرى تداوله في الاجتماع الذي عقد أمس بين وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للإسكان روني لحد، وبين رئيس جمعية مصارف لبنان فرنسوا باسيل والأمين العام للجمعية مكرم صادر. فما جرى أمس وقبله، يشي بأن المصارف ليست مستعدة للإسهام في معالجة ملف المستحقات على المؤسسة، بل هي تحاول زيادة الضغط على المؤسسة من أجل تحصيل مكاسب إضافية قد تكون من خلال شراء محفظة قروض المؤسسة بأقل من قيمتها الحقيقية بنسبة 30%، أو من خلال فرض تعديلات على معدلات الفوائد على المقترضين تحصل للمصارف أرباحاً إضافية على حساب المقترضين، أو فرض زيادة الدعم لهذا المنتج (قروض المؤسسة العامة

يؤكد أحد المطلعين على مشكلة المصارف مع المؤسسة العامة للإسكان، أن المشكلة مفتعلة من مصرفين اثنين فقط، وأن هناك انقساماً عمودياً بين المصارف على كيفية معالجة هذه المشكلة. وما يعزّز هذه الشكوك، أنّ عجز المؤسسة عن سداد المبالغ المستحقة ليس حديثاً، فهي منذ أكثر من سنتين تتأخر في سداد بعض المبالغ، ثم تدفعها بعدما تحصل على سلفة خزينة، فلماذا الآن قرّرت المصارف إحداث كل هذه الضجة؟



لم تبذل المؤسسة العامة للإسكان من أي مصرف وقف قروض الإسكان (هيثم الموسوي)

تقرير

هل يجب موظفو وزارة التربية قرار منح الإفادات؟

هل يعلن وزير التربية قرار «الإفادات المؤقتة»، اليوم، بمباركة المكاتب التربوية في الأحزاب؟ أم أنّ الأخيرة ستنجم مع مواقفها العلنية السابقة الداعمة لتحرك هيئة التنسيق وتنسّف القرار؟ وماذا عن موظفي وزارة التربية؟ فهل سيشاركون في تنفيذه، أم سيردّون بإعلان الإضراب انسجاماً مع الموقف الموحد لمكونات هيئة التنسيق؟

فاتن الحاج

الأزمة بأقل الخسائر الممكنة، وتشكل حلاً مرضياً لكل الأفرقاء، أي الأسانذة والطلاب «الذين يتحرّقون لمعرفة نتائج امتحاناتهم» على حد سواء. ومن الصيغ المطروحة إعطاء إفادات للطلاب الذين ينوون متابعة دراستهم خارج لبنان، أما في الداخل فتستطيع هيئة التنسيق الإبقاء على سلاح المقاطعة «لأننا مش ملحوقين»، وثمة طرح آخر يتمثل بالطلب من مرجعية كبيرة التعهد بإقرار الحقوق، ما يمكن أن يشكل مخرجاً للعودة إلى التصحيح. أما هيئة التنسيق النقابية، فكانت تنتظر أن تكون المكاتب التربوية منسجمة مع مواقفها السابقة الداعمة للهيئة، ولا سيما مع خطاباتها التي أطلقتها في اللقاء التضامني الذي عقد في قصر الأونيسكو في 18 حزيران الماضي. وتسال الهيئة عما إذا كانت هذه المكاتب قد تراجعت عن هذا الدعم في هذا الظرف الدقيق؟

هيئة التنسيق كانت تفضل أن تذهب هذه المكاتب إلى كتلتها السياسية وتضغط على النواب لإقرار الحقوق في سلسلة الرتب والرواتب بأسرع وقت

ممكن، باعتبارهم الجهة التي تتحمل مسؤولية الشلل والفرغ وليس هيئة التنسيق. برأي الهيئة، من يتحمل مسؤولية قرار الإفادات هو وزير التربية نفسه لكونه كان شريكاً في قرار المقاطعة والتصحيح، وقطع تعهداً من مكتبه في الوزارة «بأنه لن يعطي إفادات، وقد كرر ذلك في تصريحاته لأكثر من مناسبة، ووصل أحياناً في موقفه للقول إنّ العام الدراسي مهدد نتيجة عدم إقرار السلسلة».

نقابيون في هيئة التنسيق يقولون إنّ الهيئة مطالبة بأن ترد على الضغوط التي تمارس عليها بمزيد من الوحدة بين مكوناتها، بإحداث قفزة نوعية (وهذا هو الوقت المناسب لذلك) عبر الارتقاء بعملها النقابي وتنظيمه وتحويل الهيئة إلى مؤسسة نقابية واحدة موحدة ومنظمة للدفاع عن موظفي القطاع العام، بما يحفظ تضحيات وجهود وأمال جماهير 14 أيار النقابية، التي قدمتها على مدى السنوات الثلاث الماضية من التحرك، وأن تكون الهيئة على مستوى هذه الطموحات وهذه الآمال التي أعطتها ثققتها ومشت تحت رايتها ولم تقل. ويؤكد النقابيون أن الروابط المحونة للهيئة يجب أن تجيب بصراحة عن أسئلة: ضمن أي مشروع ووفق أي أفق سنوقف المقاطعة؟ وما هي الضمانة لعدم ضرب حقوق الموظفين؟

المواقف يجب أن تكون واضحة كما يجزمون، ولألا فسيخرج من رحم روابط التنسيق أشخاص أو تيار نقابي ديموقراطي مستقل يحافظ على الخيار النقابي الذي خلقته هيئة التنسيق.

على خط مواز، ليس لدى دوائر وزارة التربية والمناطق التربوية أي تصور حيال ما سيطلب منها من أعمال وخطوات إذا اتخذ وزير التربية الياس بو صعب قراره بمنح إفادات مؤقتة. حتى الآن، لم يتسلم موظفو الوزارة أي كتاب رسمي بهذا الخصوص، وهم بالتالي لا يستطيعون مقاربة الموضوع.

لا من قريب ولا من بعيد، بحسب تعبير بعض رؤساء المناطق التربوية. لكن ماذا سيفعلون إذا ما وقع الفاس بالراس؟ هل سيكون موقفهم منسجماً مع الموقف العام لهيئة التنسيق النقابية بمقاطعة أسس التصحيح والتصحيح للامتحانات الرسمية، وهم جزء لا يتجزأ منها ويقدمون أنفسهم على أنهم رأس

لم يتسلم موظفو وزارة التربية أي كتاب رسمي بالقرار (هيثم الموسوي)

